I. المخصصات والرواتب وملحقاتها

A.I. لمحة عامة

ارتفعت كلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها[1] بقيمة 185 مليار ليرة (6 في المائة) إلى 3,092 مليار ليرة في كانون الثاني– أيار 2016 من 2,907 مليار ليرة خلال الفترة نفسها من العام 2015[2]، نتيجة الزيادة في كافة مكوناتهاعلى الشكل التالي: (1) مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 118 مليار ليرة (6 في المائة)، (2) معاشات التقاعد بقيمة 33 مليار ليرة (5 في المائة)، (3) تعويضات نهاية الخدمة بقيمة 23 مليار ليرة (21 في المائة)، و(4) التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب بقيمة 13 مليار ليرة وهي ناتجة بشكل أساسي عن زيادة بلغت 11 مليار ليرة في المدفوعات لصالح مجلس الإنماء والإعمار.

الرسم البياني 1: مكوّنات المخصصات والرواتب وملحقاتها في كانون الثاني– أيار من الأعوام 2014، 2015 و2016

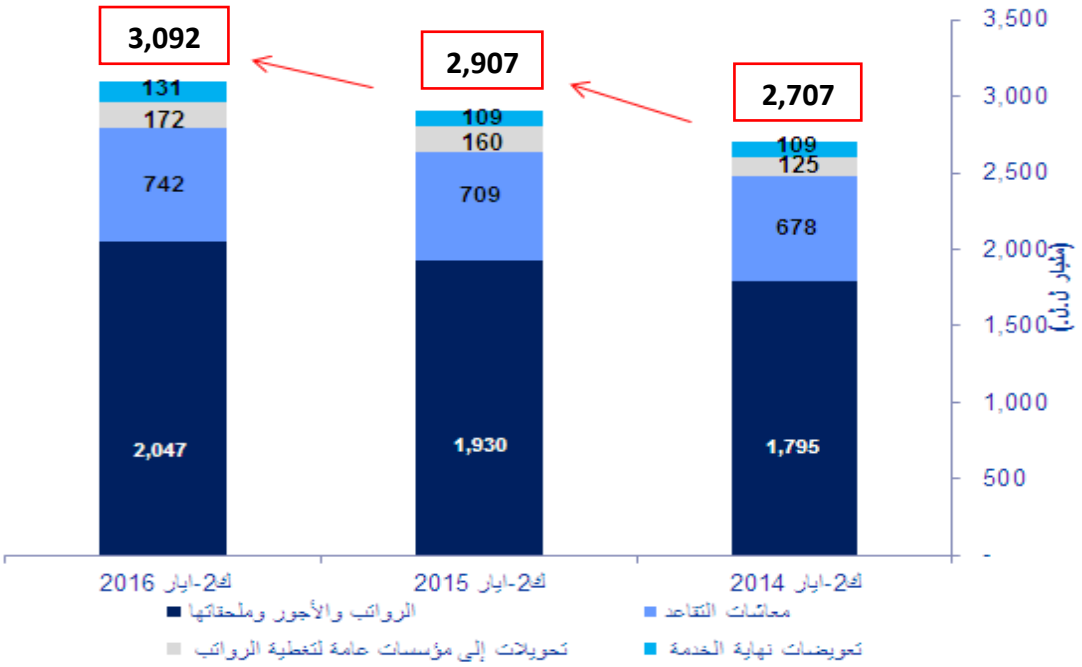

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.I. مكونات المخصصات والرواتب وملحقاتها

تشكل المخصصات والرواتب وملحقاتها المكون الأكبر من النفقات الجارية الأولية[3]، محققة نسبة 58 في المائة في كانون الثاني– أيار 2014، ومسجلة ارتفاعاً إلى 66 في المائة في كانون الثاني– أيار 2015 ومن ثم إلى 67 في المائة خلال الفترة نفسها من العام 2016. بالإضافة إلى توظيف الأفراد العسكريين الجدد، يعود السبب وراء الإرتفاع من 58 في المائة في عام 2014 إلى 67 في المائة عام 2016 إلى تقلّص قاعدة النفقات الجارية الأولية التي انخفضت بنسبة 1 في المائة

[1] تتضمن تكلفة المخصصات والرواتب وملحقاتها مدفوعات الرواتب والاجور وملحقاتها، معاشات التقاعد، تعويضات نهاية الخدمة، إضافةً إلى التحويلات المخصصة لمؤسسات عامة بهدف تغطية الرواتب.
[2] الارقام المستعملة هي تلك المنشورة ضمن تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2016.
[3] تتكون النفقات الأولية الجارية من النفقات الجارية باستثناء كل من دفعات الفوائد وتسديد أقساط الديون الخارجية.

بين عامي 2014 و2016. أما كنسبة مئوية من إجمالي النفقات، شكلت المخصصات والرواتب وملحقاتها ما يوازي 32 في المائة من المجموع خلال كانون الثاني– أيار 2014، 34 في المائة خلال كانون الثاني– أيار 2015 و33 في المائة خلال كانون الثاني– أيار 2016. يظهر الرسم البياني التالي مكونات كل من النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات خلال كانون الثاني– أيار 2016:

الرسم البياني 2: مكونات النفقات الجارية الأولية وإجمالي النفقات في كانون الثاني– أيار 2016

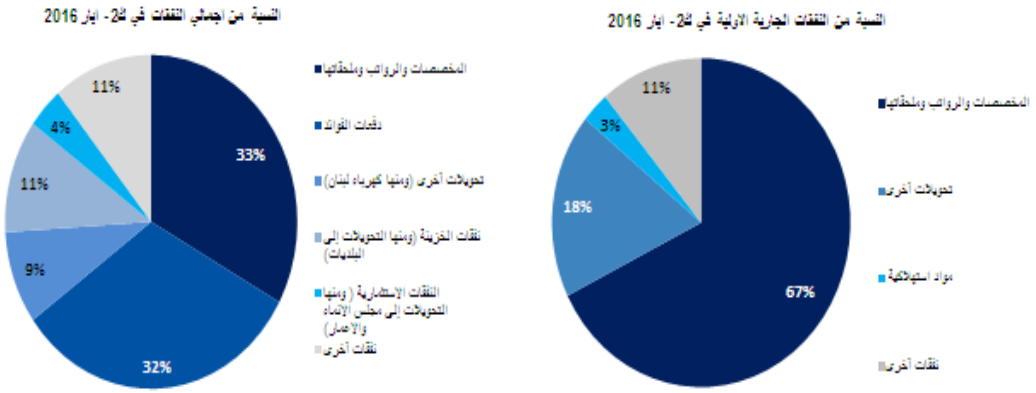

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: النفقات الاخرى تتضمن التسديدات للمستشفيات، الأحكام والمصالحات، تكاليف البعثات، التعديلات المحاسبية والخدمات الخارجية.

II. الرواتب والاجور وملحقاتها

زادت مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها بقيمة 118 مليار ليرة (6 في المائة)، وذلك من 1,930 مليار ليرة في كانون الثاني– أيار 2015 إلى 2,048 مليار ليرة في كانون الثاني– أيار 2016[4]. يعود السبب الأساسي وراء هذا الإرتفاع إلى الزيادة في الرواتب الأساسية لموظفي الجهازين التربوي والعسكري بقيمة 69 مليار ليرة و38 مليار ليرة على التوالي، بالإضافة إلى زيادة 49 مليار ليرة في اشتراكات ومساهمات الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة. قابل هذه الزيادات جزئياً انخفاض في التقديمات الاجتماعية بقيمة 57 مليار ليرة.

من حيث المكونات، شكلت الرواتب والأجور الأساسية نسبة 72 في المائة من إجمالي مدفوعات الرواتب والأجور وملحقاتها خلال كانون الثاني– أيار 2016، تلتها التقديمات الاجتماعية (15 في المائة)، النفقات الأخرى (8 في المائة)، والمنافع الوظيفية (5 في المائة).

كنسبة من مجموع الإنفاق الأولي، سجلت الرواتب والأجور وملحقاتها نسبة 31 في المائة خلال كانون الثاني– أيار 2014 وارتفعت إلى 33 في المائة خلال كانون الثاني– أيار من العامين 2015 و2016. يظهر الرسم البياني التالي مكوّنات الانفاق الأولي خلال الفترة المذكورة.

[4] تختلف هذه الارقام بشكل طفيف عن تلك المنشورة في تقرير مرصد المالية العامة لشهر أيار 2016 نتيجة تدوير الارقام.

الرسم البياني 3: مكوّنات الانفاق الأولي خلال كانون الثاني- أيار 2015 وكانون الثاني- أيار 2016

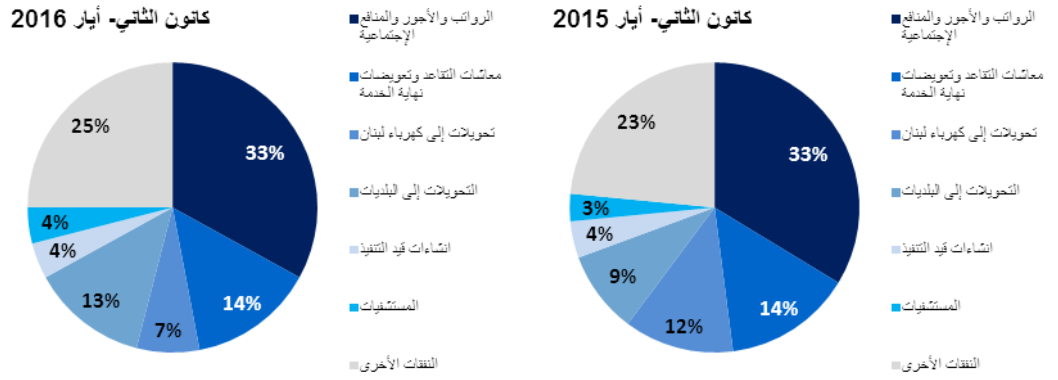

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

ملاحظة: يتكون بند النفقات الأخرى بشكل أساسي من التحويلات إلى مجلس الانماء والإعمار، التحويلات إلى المؤسسات العامة لتغطية الرواتب، المساهمات لصالح القطاعات غير الحكومية، ردديات الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى الأدوية.

جدول 1: الرواتب والأجور وملحقاتها كانون الثاني- أيار من العامين 2015 و2016

(مليار ل.ل.)	الرواتب والأجور الأساسية		المنافع الوظيفية 4/		التقديمات الاجتماعية 5/		نفقات أخرى 6/		المجموع	
	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016	2015	2016
الجهاز العسكري	**893**	**931**	**35**	**39**	**363**	**309**	**1**	**1**	**1292**	**1279**
الجيش	568	598	22	24	225	183	0	0	815	805
قوى الأمن الداخلي	248	256	11	11	105	94	0	0	365	362
قوى الأمن العام	60	60	1	1	24	23	1	0	86	85
قوى أمن الدولة	16	16	1	3	9	9	0	0	26	27
الجهاز التربوي	**334**	**403**	**25**	**24**	**0**	**0**	**0**	**18**	**359**	**445**
الجهاز المدني 1/	**145**	**141**	**29**	**28**	**3**	**3**	**20**	**20**	**197**	**193**
مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة 2/							**67**	**116**	**67**	**116**
الجمارك 3/									**15**	**15**
إجمالي الإنفاق	**1,372**	**1,475**	**89**	**91**	**366**	**312**	**89**	**155**	**1,930**	**2,048**

(1) تتضمن رواتب لوزارة الصحة العامة مدفوعة من حساب الأمانات.
(2) إن مساهمة الدولة لصالح تعاونية موظفي الدولة تتوزع على المستفيدين من تقديماتها من أفراد السلكين التربوي والمدني. إلا أن توزيع المبلغ بين هذين السلكين غير ممكن، لهذا السبب تم إدراج هذه المساهمة في بند منفصل.
(3) تتضمن هذه الأرقام رواتب وأجور الجمارك المدفوعة من حساب الأمانات لكنها لا تشمل التقديمات الاجتماعية التي تُدفع من صناديق الجمارك والتي يمكن تصنيفها فقط عندما تستلم المديرية العامة للمالية المستندات الثبوتية.
(4) تتضمن التعويضات العائلية والنقل وساعات العمل الإضافية وغيرها من التعويضات (بما فيها بدلات اللجان وردديات الضرائب).
(5) تتضمن تقديمات المرض والأمومة،الزواج، الولادة ،الوفاة ،الاستشفاء، التعليم، الطبابة وغيرها من التقديمات الاجتماعية، والمقدمة للسلك العسكري حصراً.
(6) تدفع النفقات الاخرى للأجهزة غير العسكرية وهي تتضمن: (1) دفعات المكافآت (2) مساهمة الدولة في صناديق التعاضد التي يستفيد منها النواب،موظفو مجلس النواب، القضاة، المساعدون القضائيون وقضاة المحاكم الشرعية، و(3) مساهمة الدولة (بصفة ربّ عمل) في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتأمين التغطية لموظفي القطاع العام الذين لا يستفيدون من تقديمات تعاونية موظفي الدولة.

A.II. مخصصات الرواتب والأجور

من إجمالي الإنفاق على مخصصات الرواتب والأجور وملحقاتها، بلغت الرواتب والأجور الأساسية 1,475 مليار ليرة مع نهاية أيار 2016، بزيادة قدرها 103 مليار ليرة مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015. جاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة الرواتب الأساسية لموظفي كل من الجهاز التربوي بقيمة 69 مليار ليرة والجهاز العسكري بقيمة 32 مليار ليرة. في حين شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المدنيين انخفاضاً طفيفاً بقيمة 4 مليار ليرة.

II.A.a. *رواتب وأجور الجهاز العسكري*

تعود الزيادة البالغة 4 في المائة في الرواتب والأجور الأساسية للسلك العسكري بشكل رئيسي إلى ارتفاع المدفوعات المخصصة للعناصر الدائمين في كل من الجيش بقيمة 29 مليار ليرة، قوى الأمن العام بقيمة 10 مليار ليرة وقوى الأمن الداخلي بقيمة 6 مليار ليرة، وذلك نتيجة تجنيد عناصر جدد أو ترقية العناصر الحاليين. إضافةً إلى ذلك، شهدت الرواتب الأساسية للموظفين المتمرنين في قوى الأمن الداخلي والجيش ارتفاعاً بقيمة 4 مليار ليرة و2 مليار ليرة على التوالي. قابل هذه الزيادات تراجع بقيمة (1) 9 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في قوى الأمن العام و(2) 4 مليار ليرة في الدفعات العائدة للبعثات خارج لبنان نتيجة انخفاض المدفوعات لصالح الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 2 مليار لكل منهما.

II.A.b. *رواتب وأجور الجهاز التربوي*

ارتفعت مدفوعات الرواتب والأجور الأساسية لصالح الجهاز التربوي بقيمة 21 مليار ليرة مع نهاية أيار 2016 مقارنةً بالفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 403 مليار ليرة. يعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في رواتب الأساتذة المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط بقيمة 32 مليار ليرة، والزيادة في مدفوعات الفروقات البالغة 28 مليار ليرة. وقد ارتفعت رواتب والأجور الأساسية للموظفين الدائمين في التعليم الابتدائي بقيمة 10 مليار ليرة، والموظفين الدائمين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بقيمة 5 مليار ليرة. وقد قابل ذلك انخفاض بقيمة 10 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في التعليم الابتدائي والثانوي، وتراجع بقيمة 5 مليار ليرة في رواتب المتمرنين في المديرية العامة للتعليم المهني والتقني. أما بالنسبة لرواتب الموظفين الدائمين في التعليم الثانوي، فقد سجلت انخفاضاً بلغ 3 مليار ليرة.

II.A.c. *رواتب وأجور الجهاز المدني*

تراجعت المدفوعات لصالح الجهاز المدني بنسبة 3 بالمائة في كانون الثاني– أيار 2016 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2015، لتصل إلى 141 مليار ليرة. من منظار توزيع الرواتب والأجور بحسب الوزارات، تستحوذ وزارة الخارجية والمغتربين على النسبة الأعلى، إذ بلغت 20 في المائة من إجمالي الرواتب والأجور للجهاز المدني خلال كانون الثاني– أيار 2016، تليها وزارة العدل (19 في المائة) ومجلس النواب (10 في المائة) *(لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الجدول رقم 2)*.

بالتفصيل، شهدت رواتب وأجور الموظفين في وزارة الخارجية والمغتربين الانخفاض الأبرز بشكل أساسي نتيجة تراجع مدفوعات الفروقات بقيمة 5 مليار ليرة.

جدول 2. رواتب وأجور الجهاز المدني حسب الوزارات – كانون الثاني– أيار من العامين 2015 و2016

(مليون ليرة)	ك2- أيار 2015	ك2- أيار 2016	النسبة من مجموع رواتب وأجور الجهاز المدني
وزارة الخارجية والمغتربين	32,296	28,159	20%
وزارة العدل	26,306	26,913	19%
مجلس النواب	13,888	13,781	10%
رئاسة مجلس الوزراء	11,973	12,318	9%
وزارة المالية	11,633	13,000	9%
وزارة الصحة العامة	8,288	7,829	6%
وزارة الاشغال العامة والنقل	7,785	6,284	4%
وزارة الزراعة	6,414	6,540	5%
وزارة الدفاع الوطني	4,429	4,432	3%
وزارة الداخلية والبلديات	4,162	4,150	3%
اخرى	18,244	17,818	13%
المجموع	**145,419**	**141,225**	**100%**

المصدر: وزارة المالية، مديرية المالية العامة

B.II. التقديمات الاجتماعية

انخفضت التقديمات الاجتماعية بقيمة 54 مليار ليرة (15 في المائة) لتصل إلى 312 مليار ليرة خلال كانون الثاني– أيار 2016، بشكل أساسي نتيجة انخفاض الدفعات لصالح الجيش وقوى الأمن الداخلي بقيمة 42 مليار ليرة و11 مليار ليرة على التوالي. أما التقديمات لصالح قوى الأمن العام فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً بقيمة 2 مليار ليرة لتصل إلى 23 مليار ليرة. والجدير بالذكر أن السبب الرئيسي وراء هذه التراجعات يكمن في التفاوت في توقيت الدفعات. من جهتها، حافظت التقديمات لصالح قوى أمن الدولة على استقرارها مع مجموع 9 مليار ليرة.

بالتحديد، جاء الانخفاض في التقديمات المخصصة للجيش نتيجة التراجع في (أ) تقديمات الاستشفاء بقيمة 41 مليار ليرة، و(ب) تقديمات المرض والأمومة بقيمة 8 مليار ليرة. من جهتها، شهدت كل من التقديمات الاجتماعية ومنح الوفاة تراجعاً بقيمة 2 مليار ليرة. قابل هذه التراجعات زيادة بلغت 8 مليار ليرة في منح التعليم، وأخرى بقيمة 4 مليار ليرة في تقديمات الطبابة.

أما التقديمات لصالح قوى الأمن الداخلي، فقد انخفضت نتيجة تراجع منح التعليم بقيمة 9 مليار ليرة وتقديمات الإستشفاء بقيمة 8 مليار ليرة. بالمقابل، زادت تقديمات الطبابة بقيمة 4 مليار ليرة، وبدلات المرض والأمومة بقيمة 3 مليار ليرة.

انخفضت التقديمات لصالح قوى الأمن العام نتيجة انخفاض بقيمة 2 مليار ليرة في تقديمات الاستشفاء.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال ب:
وزارة المالية
مشروع الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
تلفون: 8/981057 1 961
فاكس: 981059 1 961
بريد الكتروني: infocenter@finance.gov.lb
الموقع الالكتروني: www.finance.gov.lb

REPUBLIC OF LEBANON
MINISTRY OF FINANCE